البـطالــة والتــضــخم فــي الــجزائر- دراســة الــعــلاقــة بــين الظــاهــرتــيــن "1990-2013"

ا. قنوني حبيـــب
ا. بن عدة محمد
ا. ريغي مليكة
جامعة معسكر

الملخص:

تعتبر أزمتي البطالة والتضخم أحد أهم التحديات الراهنة، فنسب هذه الأخيرة تعبر عن مدى فعالية السياسات الاقتصادية المنتهجة في أي بلد باعتبارهما ظاهرتان عالميتان متفاوتة النسب تقل وترتفع على حسب درجة تقدم الدول وتأخرها، وتعتبر الجزائر في الآونة الأخيرة من ضمن الدول التي تسعى بكل الطرق لتحقيق تنمية شاملة لمختلف الميادين، وذلك بتوظيفها لكل ما تتوفر عليه من إمكانيات، مؤهلات ومقومات، كما أنها تبنت برامج إصلاحية مكثفة من أجل إعادة النظر في سياستها الاقتصادية حيث قامت بتبني بعض السياسات التي تتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكبرى بغرض الحد من الضغوط التضخمية.

إن هذا البحث يعطي صورة قياسية للعلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى 2013 بناءا على الأدوات والأساليب الإحصائية مستخدمين بذلك اختبار السببية لجرانجر ونموذج الانحدار الخطي البسيط، وقد كانت النتيجة عدم وجود سببية بين البطالة والتضخم كما أن العلاقة بينهما هي نسبيا طردية مع معامل ارتباط ضعيف، وعليه يمكن القول أن المتغيرين مستقلين.

الكلمات المفتاحية: البطالة، التضخم، منحنى فيلبس، دراسة قياسية.

Résumé :

Les phénomènes du chômage et de l'inflation ont un poids très important dans les économies. Les taux de ces phénomènes expliquent l'efficacité des politiques économiques appliquées dans les pays. Dans les dernières années, l'Algérie avait fait des grands efforts, et des plusieurs méthodes pour réaliser un développement durable dans tout les domaines, à partir du placement des ces ressources et des ces capacités dans des programmes réformistes, pour réduire le taux de l'inflation.

Ce travail, et à partir des méthodes économétriques, démontre que la relation entre l'inflation et le chômage dans l'Algérie durant la période 1990 à 2013 est relativement positive, avec un coefficient de corrélation très faible, donc on peut dire que les deux variables sont indépendantes.

Mots clés : Chômage, inflation, courbe de Philippes, étude économétriques.

مقدمة:

يعتبر التضخم والبطالة من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد في العالم، فمشكلتي التضخم والبطالة تعتبر من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية، وتقوم الحكومة أيضا بتقديم البرامج الاقتصادية الإصلاحية الهادفة لمواجهة هاتين المشكلتين.

فالبطالة هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة، حيث أنها أصبحت ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد، ومن الصعب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل لكل أفراد القوة العاملة، وبالتالي أصبحت مشكلة عويصة تعاني منها كل الشعوب.

وتعرف البطالة على أنها: " التعطل أو الانقطاع الإجباري أو الإرادي لعدد معين من أفراد القوة العاملة، برغم القدرة والرغبة في العمل".[i]

كانت البطالة ولا تزال من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ولهذا لم يكن من قبيل المصادفة أن يحتل البحث في أسباب وسبل مواجهتها، مكانة مهمة ومتميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي، على اختلاف مدارسه واتجاهاته وذلك لمحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها.

أما التضخم كظاهرة سعرية يمكن تعريفه من خلال آثاره بأنه تواجد مستمر ومحقق نحو ارتفاع الأسعار، وعليه فالتضخم يعني ديناميكية مستمرة نحو ارتفاع المستوى العام للأسعار أيا كان سبب الارتفاع (زيادة في العرض النقدي أو عدم التوازن بين حجم النقد المتداول والحجم السلعي).[ii]حيث يختلف مفهوم على وفق أطروحات المدارس الاقتصادية المختلفة.

بعد استعادت دول غرب أوربا عافيتها الاقتصادية بعد عملية إعادة البناء في العالم بعد الحرب العالمية الثانية بدأت مشكلة التضخم في الظهور في الوقت الذي تراجعت فيه بالفعل معدلات البطالة، ومن هنا بدأ عدد من الاقتصاديين يهتمون بدراسة العلاقة بين التضخم والبطالة.

حيث بينت دراسات على غرار تحليل فليبس، أن العلاقة بين التضخم و البطالة هي عكسية، فيما أثبتت أخرى أنه لا توجد علاقة بين الظاهرتين، و ذلك في المدى الطويل.

فما هي طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر؟

وقبل الإجابة على هذه الاشكالية، قمنا بتقديم **الفرضية** التالية:

- العلاقة بين البطالة و التضخم في الجزائر تخضع للمنطق الاقتصادي الشائع، أي هناك ارتباط عكسي بين الظاهرتين، خلال فترة الدراسة.

هدف البحث:

لعل السبب الذي دفعنا إلى القيام بهذا البحث، ورغم عدم حداثته، هو الأهمية التي أصبحت تكتسيها الظاهرتين على المجتمع. فالمجتمع همه الوحيد هو طلب التخفيض من معدلات البطالة و التضخم. لكن

اقتصاديا (وفي العموم) لا يمكن تحقق ذلك من خلال النظريات الاقتصادية، وعليه أردنا توضيح ذلك من خلال العمل القياسي.

1- العلاقة بين البطالة و التضخم: دراسات سابقة

أ)- دراسة Gauthier Vermandel [iii]:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين البطالة والتضخم لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE للفترة الزمنية 1955-2010، و قد قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث مراحل:

* 1955-1967: هذه الفترة تميزت بارتفاع التضخم مع مستويات منخفضة من البطالة، ولقد قام منحنى فيلبس بتفسير هذه الظاهرة بوجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم.

* 1973-1979: تميزت هذه الفترة بظاهرة التضخم الركودي أي ارتفاع معدل التضخم ومعدل البطالة في نفس الوقت، وهذا ما أدى إلى انهيار تحليل فيلبس.

* 2008-2010: تميزت هذه الفترة بظهور الأزمة المالية التي صحبت معها معدلات عالية من البطالة إضافة إلى انخفاض معدلات التضخم.

*** نتائج الدراسة:**

العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة كما يمثلها منحنى فيلبس ما هي إلا علاقة قصيرة الأجل وغير مستقرة وهي تسود لفترة محدودة من الزمن وغير مستقرة لأن هناك عوامل تؤدي إلى انتقال منحنى فليبس من وضع لآخر، ومن أبرز العوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار هو حدوث تضخم غير متوقع حيث ينخفض الأجر الحقيقي للعمال مما يحفزهم بالمطالبة برفع الأجر النقدي، ونتيجة لارتفاع الأجور النقدية يخفض رجال الأعمال من العمالة المستخدمة فتزداد البطالة وبالتالي التضخم غير المتوقع والذي يكون مصحوبا بزيادة في معدل البطالة.

ب)- دراسة محمد محمود عطوة يوسف [iv]:

تهدف الدراسة إلى تقييم نتائج سياسات الاقتصاد الكلي في مصر خلال الفترة من 1990 إلى 2006، مع إمكانيات تطويرها من خلال الاستفادة بفكر الكينزيين الجدد، وتطورات هذا الفكر في الإتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وإعادة النظر في أهمية منحنى فليبس في صياغة سياسات الاقتصاد الكلي.

نتائج الدراسة:

يتبين من نموذج التحليل الإحصائي والبياني لنموذج منحنى فليبس الأساسي في الاقتصاد المصري، أن العلاقة بين معدل التضخم والبطالة موجبة في الأجل الطويل. وهو ما يتوافق مع دراسة هذا المنحنى باستخدام النموذج الديناميكي لفكر الكينزيين الجدد.

ج)- دراسة سعيد هتهات [v]:

هدفت هذه الدراسة إلى إمكانية تطبيق أفكار فيلبس على الاقتصاد الجزائري من خلال ربط البطالة بتفسير الظاهرة التضخمية عن طريق دراسة قياسية للفترة 1988-2003 .

نتائج الدراسة:

إن النتيجة المتوصل إليها هي وجود علاقة عكسية في الأجل القصير ما بين البطالة والتضخم في الجزائر، ومنه يمكن القول بإن معادلة منحنى فيلبس المدعم بالتوقعات المستقبلية هي ذات تمثيل شامل ومتعدد للمسار التضخمي في الجزائر.

2- العلاقة بين البطالة و التضخم: في التحليل الاقتصادي

أ)- التحليل الكلاسيكي:

يفترض الكلاسيك أن المجتمع يعمل دائما في ظل التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وأن المجتمع تسوده ظروف المنافسة الكاملة دائما وأن مرونة الأسعار أو الأجور كفيلة بتحقيق التوظيف الكامل في السوق، في ظل هذه الظروف لا توجد بطالة في المجتمع وإذا وجدت فهي اختيارية، وأي بطالة إجبارية تكون ظاهرة مؤقتة تزول بمجرد انخفاض مستويات الأجور الحقيقية وزيادة الطلب على العمل ويعود التوازن.

كما أن التضخم عند الكلاسيك هو ظاهرة نقدية بحتة تكون نتيجة لزيادة كمية النقود في المجتمع بنسبة معينة والتي يترتب عليها ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، حيث يكون الإنتاج ثابتا وكذلك العمالة لأن المجتمع يعمل في ظل ظروف التوظيف الكامل.

وطبقا لذلك فإنه لا توجد علاقة بين البطالة والتضخم والشكل رقم (1) يوضح لنا ذلك، فإذا وجدت بطالة فهي اختيارية في المجتمع قدرت بالمسافة" AB" فعند زيادة كمية النقود فهذا يؤدي الى ارتفاع الأسعار وزيادة معدل التضخم دون أن تتأثر البطالة الاختيارية بالزيادة أو النقصان.[vi]

الشكل رقم(1): العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم

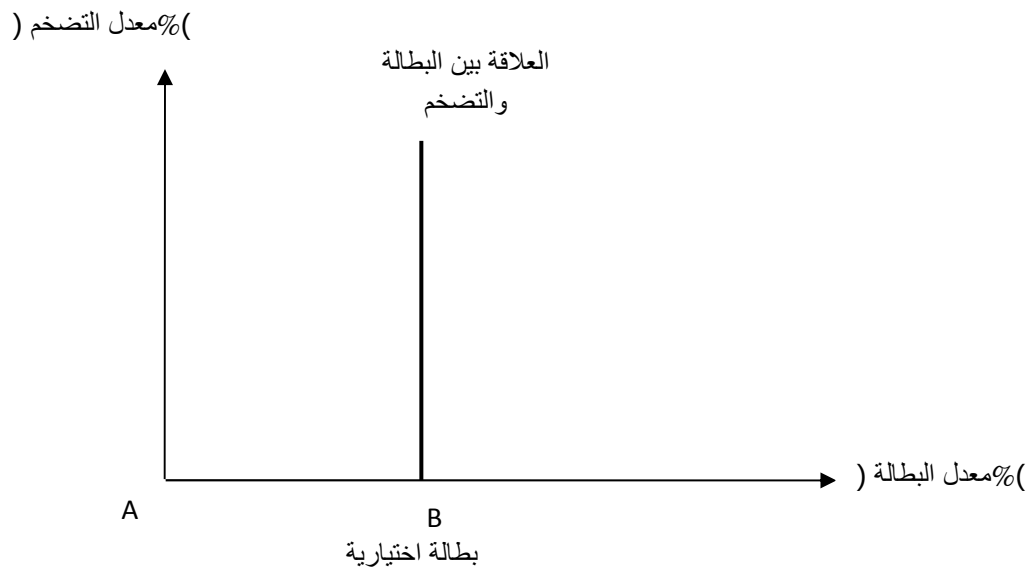

المصدر: احمد رمضان نعمة الله وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004، ص279.

ب)- التحليل الكينزي:

ترتب على عجز النظرية الكلاسيكية عن تفسير ظاهرة البطالة التي سادت في ثلاثينيات القرن الماضي بمعدلات كبيرة واستمرارها لفترة زمنية طويلة توافر الظروف المواتية لظهور النظرية الكينزية. وقد انتقد كينز النظرية الكلاسيكية، حيث أنه يرى ما يلي[vii]:

- ❖ أن الأجور عادة ما تكون مرنة في الإتجاه الصعودي وليس في الإتجاه النزولي بسبب وجود النقابات العمالية.
- ❖ وجود الإحتكارات في مجال الإنتاج، التي يرغب في ظلها رجال الأعمال رفع الأسعار باستمرار لزيادة أرباحهم.
- ❖ أنه حتى إذا كانت الأجور مرنة في الإتجاه النزولي فهذا لا يضمن تحقيق التوظف الكامل لأن انخفاض الأجور سوف يترتب عليه انخفاض الطلب الكلي، ومن ثم انخفاض مستوى الإنتاج وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل، ومن ثم ظهور البطالة أو زيادتها.

وبالتالي فإن جمود الأجور والأسعار يؤدي إلى اختفاء التضخم، ومن ثم لا تكون هناك علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، كما يوضح الشكل رقم (2) أنه لا توجد أي علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، ويتضح ذلك من خلال الظروف التي ظهرت فيها النظرية الكينزية التي اتسمت بسيادة ظروف الركود وانتشار البطالة.

الشكل رقم(2): العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم

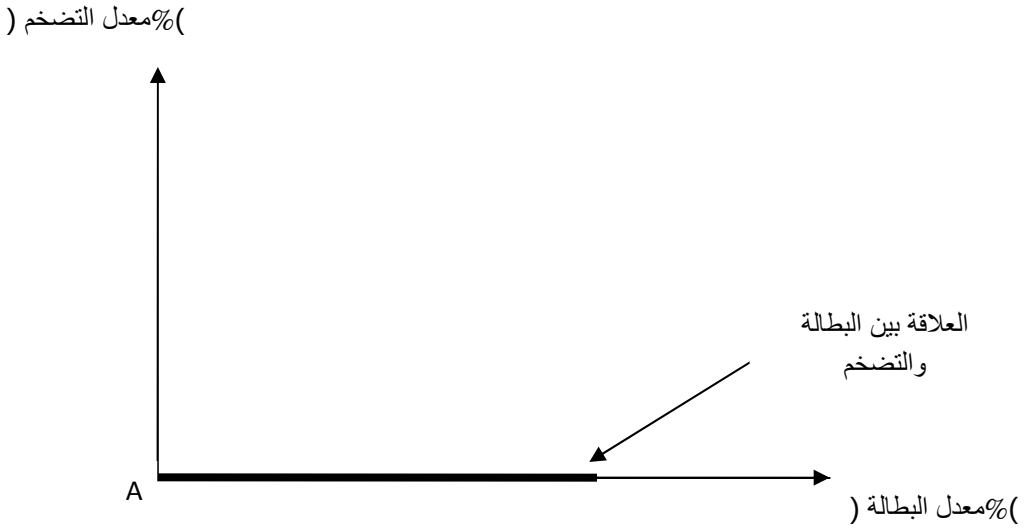

المصدر: السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، نفس المرجع السابق، ص 306.

غير أن هذا التحليل انتقد من طرف الكينزيين الجدد خاصة مع ارتفاع معدل التضخم، لذا فقد ظهرت الحاجة إلى نظرية جديدة لتفسير هذه الظاهرة، ووفقا لهذا التحليل فإن الشيء الذي يحدد العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم هو مستوى النمو في الطلب الكلي، وتتوقف العلاقة بين معدلي البطالة والتضخم على مرونة منحنى العرض الكلي وظروف التوظف في الاقتصاد كما هو موضح في الشكل رقم (3).

الشكل رقم(3): أثر زيادة الطلب الكلي على مستوى التوظيف ومستوى الأسعار

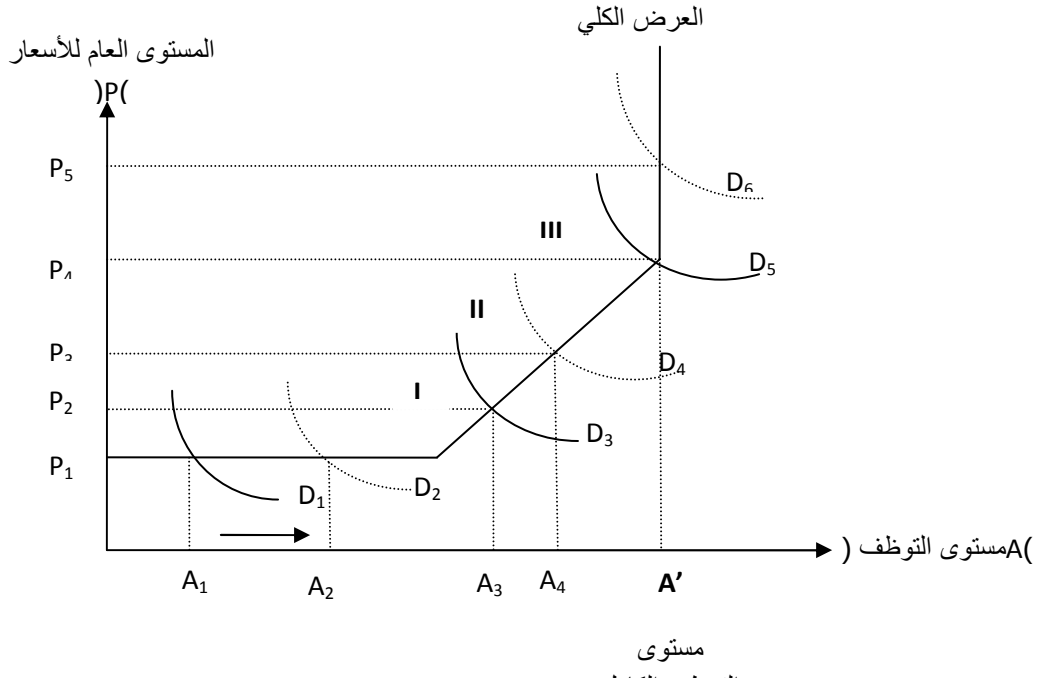

المصدر: السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، نفس المرجع السابق، ص 307.

من هذا الشكل نلاحظ أنه إذا كان[viii]:

1- منحنى العرض الكلي لا نهائي المرونة: ويتحقق ذلك في حالات الكساد حيث يوجد قدر كبير من الموارد عاطلا، وبالتالي فإن زيادة الطلب الكلي تنعكس في زيادة مستوى التوظيف فقط، ومن ثم تقل البطالة بينما لا تتأثر الأسعار وبالتالي لا توجد علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم كما تم توضيحه وفقا للنظرية الكينزية في صورتها الأولى.

2- منحنى العرض الكلي عديم المرونة: ويتحقق ذلك عندما يكون الاقتصاد في حالة توظيف كامل، ومن ثم فإن زيادة الطلب الكلي تنعكس في ارتفاع الأسعار فقط ولا يتأثر مستوى التوظيف، وبالتالي لا توجد علاقة بين معدل البطالة وهذا يتفق مع التحليل الكلاسيكي.

3- منحنى العرض الكلي موجب الميل: وفي هذه الحالة يوجد قدر من الموارد بدون استغلال أي توجد بطالة، وبالتالي فإن زيادة الطلب الكلي تنعكس جزئيا في زيادة مستوى الإنتاج والتوظيف وتقل البطالة، وجزئيا في ارتفاع الأسعار أي يزداد معدل التضخم، وبالتالي تكون العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم علاقة عكسية، وهذه الفكرة جاء بها الكينزيين الجدد والتي تمثل الأساس في منحنى فيليبس.

ج)- منحنى فيلبس:

وضح الاقتصادي فيلبس **Philips** في عام 1958 من خلال دراسة تطبيقية على الاقتصاد البريطاني خلال عقد من الزمن تقريبا (1861- 1957) أن العلاقة بين معدل التغير في الأجور الكلية ومعدل البطالة تكون علاقة عكسية، حيث أنه في ظل ظروف الرواج يزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات، وبالتالي يزداد الطلب على العمال ويزداد مستوى التوظيف ويقل معدل البطالة، وفي نفس الوقت تزداد الأجور، ومن ثم الدخول والطلب على السلع وبالتالي ترتفع الأسعار، ويحدث العكس في فترات الركود والكساد.

وقد تم فيما بعد تعديل العلاقة بين معدل البطالة ومعدل تغير الأجور إلى العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وهذا هو الشكل المتعارف عليه لمنحنى فيلبس في صورته النهائية، وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (4)، حيث أنه في حالة الركود أو الكساد يقل الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي تنخفض مستويات الأسعار وينخفض معدل التضخم وفي الوقت نفسه يقل الطلب على العمال ويقل مستوى التوظيف، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة ويحدث العكس في حالة الرواج، حيث تكون العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم علاقة عكسية، لذلك فإن منحنى فيلبس سالب الميل.[ix]

شكل رقم(4): منحنى فيلبس

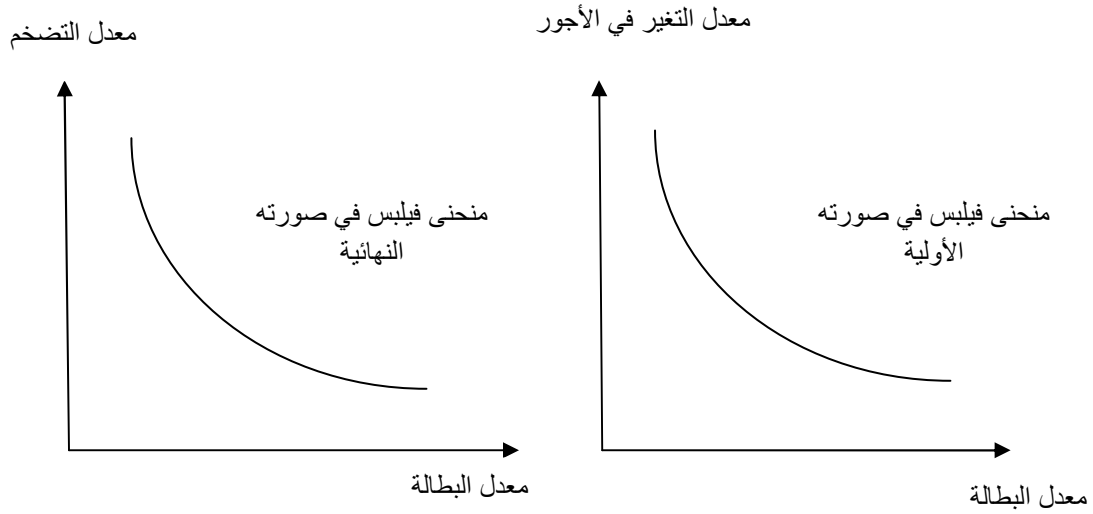

المصدر: السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، نفس المرجع السابق، ص 309.

ويشير هذا المنحنى إلى صعوبة علاج البطالة والتضخم معا في الوقت نفسه، نظرا لوجود تعارض بين هدفي الحد من البطالة والحد من التضخم، فتخفيض معدل البطالة من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية توسعية يترتب عليه زيادة معدل التضخم، والعكس صحيح. لذلك يصبح على واضعي السياسات الاقتصادية المفاضلة بين علاج مشكلة البطالة وعلاج مشكلة التضخم طالما أن السياسات التي تسهم في الحد من إحدى المشكلتين يترتب عليها زيادة حدة المشكلة الأخرى.

د)- تحليل النقديين:

ووفقا لتحليل فريدمان فإن العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم هي ظاهرة قصيرة الأجل وليست طويلة الأجل، حيث يترتب على زيادة الطلب الكلي ارتفاع مستوى الأسعار بمعدلات تفوق معدل ارتفاع الأجور النقدية، ومن ثم تنخفض مستويات الأجور الحقيقية للعمال مع المحافظة على مستويات مرتفعة من الناتج والتوظف وذلك في الأجل القصير.

أما في الأجل الطويل فإن الأفراد يتوقعون استمرار ارتفاع الأسعار بناء على المعدلات التي سادت في الفترات السابقة من التضخم، لذا يطالبون برفع أجورهم النقدية، وبالتالي ينتقل منحنى فيلبس في الأجل القصير الذي يكون سالب الميل إلى الأعلى عند نفس مستوى التوظيف.

خلاصة ذلك، أن منحنى فيلبس في الأجل الطويل يأخذ خطا عموديا عند معدل البطالة الطبيعي، وبالتالي لا تكون هناك أي علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الأجل الطويل كما هو موضح في الشكل رقم (5).

من هنا نجد أن وجهة نظر فريدمان تتفق مع الفكر الكلاسيكي وهو أنه لا توجد علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وأن الاقتصاد يتوازن دائما عند مستوى التوظيف الكامل، لكن التوازن عند فريدمان يكون عند مستوى التوظيف الكامل غير التضخمي.[x]

الشكل رقم(5): منحنى فيلبس في الأجل الطويل وفقا لتحليل فريدمان

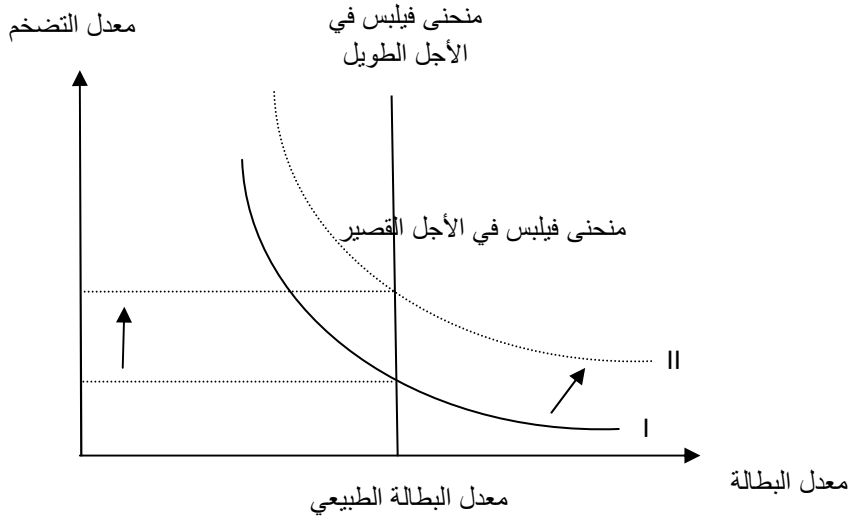

المصدر: السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، نفس المرجع السابق، ص 311.

3- العلاقة بين البطالة و التضخم: حالة الجزائر 1990-2013

أ)- جمع البيانات:

سوف نقوم في هذه الدراسة بجمع البيانات المختلفة عن معدل البطالة ومعدل التضخم في الجزائر من أجل قياسها ومعرفة طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين، ونقوم بالاستعانة ببرنامج Eviews 3 لتقدير وتحليل النتائج.

تتكون السلسلة من 24 مشاهدة تمتد من سنة 1990 إلى غاية سنة 2013، تم جمع المعطيات من الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة المالية الجزائرية، والبنك الدولي، نستعرضها فيما يلي:

الجدول رقم (1): معدلات البطالة والتضخم في الجزائر للفترة 1990-2013

السنوات	معدل البطالة %	معدل التضخم %
1990	19.8	16.7
1991	20.6	25.9
1992	23	31.67
1993	23.2	20.5
1994	24.4	29.0
1995	27.9	29.8
1996	27.99	18.7
1997	25.43	5.7

1998	28	5.0
1999	29.3	2.6
2000	29.77	0.3
2001	27.30	4.2
2002	25.90	1.4
2003	23.70	4.3
2004	17.70	4.0
2005	15.30	1.4
2006	12.27	2.3
2007	13.80	3.7
2008	11.30	4.9
2009	10.20	5.7
2010	10.0	3.9
2011	9.80	4.5
2012	9.7	8.9
2013	9,3	3.5

مصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة المالية الجزائرية، والبنك الدولي[xi]

ب)- تقديم النموذج:

لكشف وجود من عدم وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم، لابد من تقدير النموذج المبسط التالي:

$$Log\ IN = \alpha + \beta\ Log\ CH + \varepsilon_i$$

حيث:

IN: معدل التضخم

CH: معدل البطالة

α،β: معلمات

εi: القيمة الفعلية لحد الخطأ.

تم إدخال اللوغاريتم حتى تصبح المعادلة خطية.

ج) الدراسة القياسية:

ج-1)- دراسة استقرارية السلسلة:

نهدف من خلال هذا الاختبار إلى معرفة استقرارية كل من سلسلتي البطالة والتضخم، ونقوم قبل ذلك بإدخال اللوغاريتم على معدل البطالة (CH) ومعدل التضخم (IN) حتى تصبح المعادلة خطية.

*** استقرارية معدل البطالة:**

الجدول رقم (2): استقرارية معدل البطالة من الدرجة الصفر

ADF Test Statistic	-2.022979	1% Critical Value*	-4.4167
		5% Critical Value	-3.6219
		10% Critical Value	-3.2474
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.			

مصدر: اعتمادا على برنامج eviews

نلاحظ أن القيمة المحسوبة t تساوي 2,02 بالقيمة المطلقة أقل من قيمة t المجدولة عند مستوى معنوية 5 % والتي تساوي 3.62 بالقيمة المطلقة، إذن السلسلة غير مستقرة.

نطبق الآن الاستقرارية من الدرجة الأولى:

الجدول رقم (3): استقرارية معدل البطالة من الدرجة الأولى

-4.4415	1% Critical Value*	-4.021271	ADF Test Statistic
-3.6330	5% Critical Value		
-3.2535	10% Critical Value		

مصدر: اعتمادا على برنامج eviews

نلاحظ الآن أن القيمة المحسوبة t تساوي 4.02 بالقيمة المطلقة أكبر من قيمة t المجدولة عند مستوى معنوية 5 % والتي تساوي 3.63 بالقيمة المطلقة، إذن السلسلة أصبحت مستقرة من الدرجة الأولى (الفرق الأول)

*** استقرارية معدل التضخم:**

الجدول رقم (4): استقرارية معدل التضخم من الدرجة الصفر

-4.4167	1% Critical Value*	-2.413401	ADF Test Statistic
-3.6219	5% Critical Value		
-3.2474	10% Critical Value		
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.			

مصدر: اعتمادا على برنامج eviews

نلاحظ أن القيمة المحسوبة t تساوي 2.41 بالقيمة المطلقة أقل من قيمة t المجدولة عند مستوى معنوية 5 % والتي تساوي 3.62 بالقيمة المطلقة، إذن السلسلة غير مستقرة. و بالتالي نطبق الآن الاستقرارية من الدرجة الأولى:

الجدول رقم (5): استقرارية معدل التضخم من الدرجة الأولى

-4.4415	1% Critical Value*	-7.127825	ADF Test Statistic
-3.6330	5% Critical Value		
-3.2535	10% Critical Value		

مصدر: اعتمادا على برنامج eviews

نلاحظ أن القيمة المحسوبة t تساوي 7,12 بالقيمة المطلقة أكبر من قيمة t المجدولة عند مستوى معنوية 5 % والتي تساوي 3.63 بالقيمة المطلقة، إذن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى (الفرق الأول).

ج-2)- اختبار السببية لجرانجر بين التضخم والبطالة:

نهدف من خلال هذا الاختبار لمعرفة مدى وجود علاقة سببية بين البطالة والتضخم، كما نرمز للبطالة بالرمز CH وللتضخم بالرمز IN.

الجدول رقم (6): نتائج اختبار السببية لجرانجر بين التضخم والبطالة

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 04/06/14 Time: 13:06			
Sample: 1990 2013			
Lags: 2			
Probability	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.62217	0.48804	22	LOGCH does not Granger Cause LOGINF
0.20588	1.73694		LOGINF does not Granger Cause LOGCH

مصدر: اعتمادا على برنامج eviews

* في حالة التغير في معدل التضخم لا يسبب التغير في معدل البطالة، فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أكبر من 5 %، نقبل H_0 وهذا يعني أن التغير في معدل التضخم لا يسبب التغير في معدل البطالة.
* وفي حالة التغير في معدل البطالة لا يسبب التغير في معدل التضخم، فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أكبر من 5 %، نقبل H_0 وهذا يعني أن التغير في معدل البطالة لا يسبب التغير في معدل التضخم.
* إن النتائج السابقة لاختبار جرانجر أظهرت عدم وجود سببية بين متغير التضخم ومتغير البطالة.

ج-3)- تقدير النموذج:

ولتقدير المعالم α و β للنموذج: $LogING = \alpha + \beta\ LogCH + \varepsilon_i$ اعتمدنا على طريقة المربعات الصغرى فكانت لدينا النتائج التالية:

الجدول رقم (7): تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر

LS // Dependent Variable is LOGINF
Date: 04/06/14 Time: 13:14
Sample: 1990 2013
Included observations: 24

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.6326	0.484851	1.676654	0.812927	C
0.5770	0.566183	0.570894	0.323231	LOGCH

Mean dependent var	0.014362	R-squared	1.752707
1.142645 S.D. dependent var	0.030440-	Adjusted R-squared	
0.376333 Akaike info criterion	1.159906	S.E. of regression	
0.474504 Schwarz criterion	29.59839	Sum squared resid	
F-statistic	36.57052-	Log likelihood	0.320563
0.577000 Prob(F-statistic)	0.675150	Durbin-Watson stat	

مصدر: اعتمادا على برنامج eviews

ومنه تكون النتائج المختصرة على الشكل التالي:

$LogIN = 0.81+0.32LogCH$

$R^2 = 0.01$, $DW = 0.67$, $Prob(F) = 0.57$

ج-4)- النتائج:

تظهر معادلة منحنى فيلبس بالمعطيات الجزائرية نتائج غير متسقة مع المنطلقات النظرية والميدانية لهذه العلاقة بالنسبة لأغلب الدراسات الميدانية التي حدثت في عقد التسعينات والمطبقة على بيانات مختلف الدول الرأسمالية عن المراحل التي سبقت مطلع السبعينات، حيث نلاحظ أن زيادة معدل البطالة بـــ 1% تؤدي إلى زيادة التضخم بـــ 0,32 % (و العكس صحيح)، وأن البطالة تفسر فقط 0.1 % من التضخم يعني أن 99.9 % تفسرها متغيرات أخرى.

وبالتالي R^2 هي نسبة قليلة جدا تدل على ضعف النموذج، كما أن قيمة t المحسوبة بالقيمة المطلقة للثابت بلغت 0.63 وهي أقل من من قيمة t المجدولة التي تساوي 2.093 أي أن الثابت ليس له معنوية، ونفس الشيء بالنسبة لـــ β حيث بلغت قيمة t المحسوبة 0.57 بالقيمة المطلقة وهي أقل من قيمة t المجدولة، أي أن β ليس لها معنوية. وبالتالي يمكن القول أن العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر تكون شبه معدومة.

الخاتمة:

يعود تناولنا لهذا الموضوع إلى أهمية البحث فيه كونه يتناول مشكلة البطالة التي تعتبر من أهم التحديات التي يجب رفعها في الظرف الراهن وفي المستقبل هذا من جهة، ومن جهة أخرى تفاقم مشكلة التضخم التي تعتبر ظاهرة معقدة ومركبة تتصل بالكثير من العلاقات التي تربط بين العوامل والقوى المؤثرة في حركة المتغيرات الاقتصادية وأهمها البطالة، وهذا ما جعل مشكلتي البطالة والتضخم محور اهتمام الجزائر التي تسعى جاهدة لإيجاد الحلول الملائمة للتقليل من هاتين المشكلتين، هذا ما أدى بنا إلى التفكير في طبيعة العلاقة بين هاتين الظاهرتين في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2013.

كثيرة هي النظريات و الدراسات التي قامت بدراسة العلاقة بين الظاهرتين، مما ولد اختلافات كثيرة بين القائمين بهذه الأعمال، فمنهم من وجد أنه لا توجد علاقة بين التضخم و البطالة، و منهم من وجد أنها علاقة عكسية (تحليل فيلبس)، و منهم من وجد أن العلاقة العكسية ما هي إلا ظاهرة في المدى القصير، و الواقع الاقتصادي خلال السبعينات أظهر علاقة طردية بين الظاهرتين، على هذا الأساس، لا يمكن الجزم بطبيعة العلاقة التي تربط التضخم بالبطالة.

أما فيما يخص حالة الجزائر، و نفيا للفرضية المطروحة سابقا، فوجدنا أنه لا توجد علاقة بين الظاهرتين خلال الفترة 1990-2013، و هي التي تخضع لنفس التفسير الكلاسيكي و الكينزي، اللذين وجدا أنه لا توجد علاقة بين التضخم و البطالة.

الهوامش:

[i] خالد واصف وأحمد حسين الرفاعي، "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة1، 1999، ص 265.

[ii] مروان عطوان، "مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية"، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1989، ص ص 177-178.

[iii] Gauthier Vermandel, une analyse non paramétrique de la relation inflation-chômage, une application à l'OCDE, 1955-2010, vermandel.fr/wp-content/uploads/2011/12/Vermandel-M2R.pdf

[iv] د. محمد محمود عطوة يوسف، "إختبار مدى توافق منحنى فيلبس في مصر، دراسة للفترة 1990-2006"، كلية التجارة بمصر، من الموقع: dc119.4shared.com/doc/M8QLPbJw/preview.html

[v] سعيد هتهات، "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006، ص ص.302-307.

[vi] احمد رمضان نعمة الله وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004، ص ص 279-280.

[vii] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2008 ، ص 305.

[viii] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، نفس المرجع السابق ، ص ص 307- 308.

[ix] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، نفس المرجع السابق، ص ص 308- 309.

[x] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، نفس المرجع السابق، ص. 310.

[xi] الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة المالية الجزائرية، والبنك الدولي.